الخارجية، في ١٩٤٨/٣/٢٢، الوضع على النحو التالي (**المصدر نفسه**، ص ٧٥٠):

١ ـ ان الامم المتحدة نفسها قد وصلت الى طريق مسدود تماماً بخصوص فلسطين. ففي ١٩٤٨/٣/٥، سقط اقتراح اميركي يدعو الى ان يتخذ مجلس الامن الدولي قرار الجمعية العمومية اساساً لتنفيذ قرار التقسيم، وحصل الاقتراح على خمسة اصوات فقط. وفي مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة صوت، في ١٦ آذار (مارس)، اربعة اعضاء فقط الى جانب مشروع بشأن وضع القدس، وصوت ضده خمسة. وكانت الطريقة الوحيدة لتجنيب قرار التقسيم الهزيمة في المجلس هي في تأجيل التصويت حتى نيسان (ابريل). أما لجنة فلسطين التابعة للامم المتحدة، فلن تستطيع الذهاب الى هناك بدون قوة عسكرية لدعمها؛ ولن تستطيع اقامة حكومة عربية في القطاع العربي من خطة التقسيم؛ كما انها لن تستطيع اقامة وحدة اقتصادية، ولا وضع القدس تحت الادارة الدولية؛ وان الجزء الوحيد الذي ستستطيع لجنة فلسطين تنفيذه من خطة التقسيم هو اعلان مجلس حكومي مؤقت للدولة اليهودية.

٢ ـ اذا لم تتخذ اجراءات عاجلة، فان القتال واسع النطاق سينشب ابتداء من ١٩٤٨/٥/١٦.

٣ ـ ان اقتراح الولايات المتحدة بوصاية دولية على فلسطين هو اجراء طوارىء فقط، ويهدف الى الحفاظ على السلام حتى التوصل الى تسوية سياسية. ويجب النظر الى هذا الاقتراح على انه من قبيل الاحتياط فقط.

واعلن الرئيس ترومان، في ١٩٤٨/٣/٢٥، رداً على اسئلة الصحافيين: «ان الوصاية ليست اقتراحاً بديلاً من التقسيم، لكنها محاولة لملء الفراغ الذي سينشأ بعد الانسحاب البريطاني في ١٩٤٨/٥/١٥؛ كما ان الوصاية لا تعني تغيير الصيغة النهائية للتسوية السياسية». وطالب، مجدداً، بالسماح لمئة الف مهاجر يهودي بالدخول الفوري الى فلسطين.

وأرسل القنصل الاميركي العام في القدس ببرقية، في ١٩٤٨/٣/٢٢، الى وزير الخارجية، يخبره فيها ان بيان اوستن اصاب اليهود بالاحباط، الا انه نال رضى العرب. واكد ان «اليهود مصممون على اقامة دولة لهم، مهما كانت النتائج، وان الخلاف فيما بينهم هو حول ما اذا كان يجب اقامة هذه الدولة على الجزء المخصص لهم في خطة التقسيم أم على كامل الاراضي الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ص ٧٥٣).

وعقد في البيت الابيض، في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٤٨، اجتماع حضره، الى جانب الرئيس، وزير الخارجية ومعه لوي هندرسون وتشيب بوهلن ودين راسك من الخارجية، اضافة الى السيناتور من رود آيلاند هوارد ماكغرات، و مدير وكالة الامن الفيدرالية (F.B.I.) اوسكار يونغ، وسكرتير الرئيس للمواعيد، مات كونيلي، وسكرتير الرئيس للصحافة، شارلز روس، واحد مساعدي الرئيس، ديفيد نيلز، اضافة الى المستشار الخاص للرئيس، كلارك كليفورد، الذي اعد محضر الاجتماع. ولا يورد النص، المنزوعة سريته، الا المناقشات تجاه مسألة واحدة، هي حظر توريدات السلاح الى الشرق الاوسط. وذكر كاتب المحضر ان المشاركين في اللقاء من خارج وزارة الخارجية كانوا الى جانب رفض الحظر بأسرع وقت ممكن؛ لكن وزير الخارجية، مارشال، قال ان الخارجية تعمل على خطة في التوصل الى هدنة، وان الامل بالتوصل، اليها كبير. وقال اوسكار يونغ انه يجب التأكد، بأسرع وقت ممكن، من امكان التوصل الى مثل هذه الهدنة؛ وفي حالة التأكد، يجب رفع الحظر. وقدر احد ممثلي وزراة الخارجية بأنه يلزم اسبوعان للحصول على جواب نهائي؛ وتم الاتفاق، في النهاية، على الانتظار حتى السابع من نيسان (ابريل)، حيث يمكن عندئذٍ اتخاذ قرار برفع الحظر، اذا لم يتم تحقيق تقدم بشأن الهدنة (**المصدر نفسه**، ص ٧٥٥).

وفي ١٩٤٨/٣/٣٠، تقدمت الولايات المتحدة باقتراحين الى مجلس الامن الدولي: الاول يدعو الى هدنة في فلسطين؛ والثاني يدعو الى عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للامم المتحدة. وقد حصل الاول على كل الاصوات، والثاني على تسعة مع امتناع الاتحاد السوفياتي واكرانيا. وفي أواخر آذار (مارس)، بعث الرئيس ترومان برسالة الى رئيس وزراء بريطانيا، اتلي، يخبره فيها انه من دون تعاون بريطانيا سيصبح من الصعب جداً، ان لم يكن من المستحيل، تنفيذ شروط الوصاية. و«هذه الوصاية، كما ذكرت في بياني في ٢٥ آذار (مارس)، لن تؤثر في